20130216-0001-2

السفير جريدة السفير 2013©
www.assafir.com

محلّيات
تاريخ العدد ٢٠١٣/٠٢/١٦ العدد ١٢٤٠٨

المفقودون بين المرسوم والقانون؟

م س

خلال مؤتمر صحافي عقده أمس، أوضح وزير العدل شكيب قرطباوي أنه سيرسل إلى مجلس الوزراء نصا جديدا لمشروع مرسوم إنشاء «الهيئة الوطنية المستقلة للمخفيين قسراً والمفقودين». وذلك بعدما تمّ إدخال تعديلات على مشروع مرسوم أرسل إلى مجلس شورى الدولة الذي وضع ملاحظاته عليه، وأخذ بها قرطباوي قبل إرساله إلى المجلس.
وهذا المرسوم هو الثاني، بعد مرسوم أول أعدّه الوزير واعترضت عليه اللجان الأهلية المعنية بالموضوع. وقد ردّه مجلس الوزراء ليصار إلى تشكيل لجنة وزارية لمتابعة الموضوع مؤلفة من وزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور، ووزير العمل سليم جريصاتي، ووزير الدولة علي قانصو بالإضافة إلى قرطباوي، هي التي خلُصت إلى المرسوم الجديد.
وقد أشار قرطباوي أمس إلى أن «هذا الموضوع الإنساني الكبير اخذ حيزاً مهما» من نشاطي في الوزارة. وقد سبق وعرضت مشروع مرسوم بهذا الخصوص على مجلس الوزراء. وقد علت بعض الأصوات المعارضة مطالبة بتعديلات على النص المعروض، كما طالبت أصوات أخرى بسن قانون ينشئ الهيئة، باعتبار أنه باستطاعة القانون تناول مواضيع وإعطاء صلاحيات لا يمكن منحها بموجب مرسوم». وهو فعلاً ما كانت تنادي به الهيئات الأهلية المعنية، وقد وضعت مشروع قانون بالتعاون مع استشاريين قانونيين، وفق ما أعلنته رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين وداد حلواني، «لم يقم بدراسته الوزير» ولم يسلك طريقه إلى مجلس النواب. أضاف قرطباوي أن اللجنة الوزارية اجتمعت مع بعض الجمعيات المهتمة بهذه القضية الإنسانية «التي يجب معالجتها من اجل تنقية الذاكرة وطي صفحة الماضي الأليم بعد تنظيف الجراح الذي تسببت به، واستمعت إلى آرائها. ثم تداولت اللجنة الوزارية في ما بين أعضائها. كما إنني اجتمعت مع ممثلي الصليب الأحمر الدولي واستمعت إلى رأيهم. وبالنتيجة أدخلت تعديلات على المشروع أهمها إضافة كلمة «المفقودين» إلى كلمة «المخفيين قسرا»، علما أنني اعتقد ان هذه العبارة الأخيرة تشمل المفقودين أيضاً. وفي مطلق الأحوال وكي لا نختلف على جنس الملائكة في حين أن هناك اتفاقاً على الهدف، الا وهو حق الأهالي بمعرفة الحقيقة، وضعت نصاً جديداً معدلاً للنص الأول وقد أرسلته إلى مجلس شورى الدولة وسأرسله إلى رئاسة مجلس الوزراء يوم غد (اليوم) من اجل إعادة وضعه على جدول أعمال المجلس».
ما يعتبره وزير العدل «خطوة هامة بالنسبة لي وللأهالي»، لافتاً إلى أن «الحكومة أظهرت منذ اللحظة الأولى جدية في التعاطي مع هذا الموضوع الإنساني الوطني ولم تكتف بجمل إنشائية في بيانها الوزاري بل عملت من خلال وزارة العدل على تنفيذ تعهداتها». ترى فيه حلواني خطوة منقوصة «لأننا كهيئات لم نطّلع على التعديلات كما أن الهيئة المنوي إنشاؤها سوف تعيد جمع معلومات أمضينا سنوات في جمعها، ما يعني أنه علينا الانتظار طويلاً حتى التماس النتائج».
وإذ كانت الهيئات الأهلية المختصة قد اعترضت على عدم ذكر كلمة مفقودين في اسم الهيئة المكلّفة بالملف، اعتبر قرطباوي أن إضافة العبارة هو التعديل الأبرز الذي أجراه على المرسوم، لافتاً إلى أن الهيئة ستتشكل من قاض وثلاثة ممثلين عن جمعيات الأهالي وضابط في الجيش وضابط في قوى الأمن الداخلي بالإضافة إلى أخصائي في الطبّ الجيني. وأكّد على أن اللجنة سوف تعمل على إعادة جمع المعلومات حول المخفيين والمفقودين بشكل جاد ورسمي لأنها الخطوة الاولى والأصح التي يجب أن تبنى عليها خطوات اللجنة اللاحقة.
وإلى حين اطلاعها على مشروع المرسوم لإبداء الملاحظات، تؤكد حلواني رفضها له لأنه نوع من «تقطيع للوقت» ومحاولة لتسجيل انتصارات سياسية، وما الدلالة سوى أن المشروع الذي أطلعهم عليه قرطباوي خلال اجتماعه وجريصاتي مع الجمعيات المعنية لم يأت على ذكر وجود مقابر جماعية، والتي أقرّت الدولة اللبنانية بوجودها في العام ٢٠٠٠، «علماً أن انتزاع الاعتراف بقضيتنا وكل ما يتعلّق به دفعنا ثمنه وجعاً وألماً. ولن نرض بإعطائنا آمالاً كاذبة». وذكّرت بأن سقف المرسوم محدود والا لما طلب قرطباوي منهم إبداء الملاحظات بما يتوافق وصيغة المرسوم وليس القانون.